

الجريمة والانحراف

دراسة نظرية

الأستاذ دريدش حلمي
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة التكوين المتواصل -

ملخص:

مقدمة:

من الملاحظ أن الجريمة عرفت انتشارا رهيبا في عصرنا الحالي، وباتت معضلة تقض مضجع الحكومات وأفراد المجتمع معا، ما دفع العديد من الباحثين في مختلف الحقول التي لها علاقة من قريب أو من بعيد لإجراء دراسات لمحاولة فهم هذه الظاهرة واقتراح وصفات علاجية لها. في هذا الصدد، حاولت من خلال هذا المقال تقديم عرض نظري لمختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت مشكلة الجريمة، والتفسيرات البيولوجية والسيكولوجية لها، عسى أن يكون هذا العمل أرضية ينطلق منها الباحث لدراسته الميدانية.

Résumé:

Il est remarquable que la violence est arrivée à un niveau grave dans notre société, elle est devenue un problème d'état et d'individu. Ce phénomène a poussé plusieurs chercheurs dans des différents domaines à effectuer des études afin d'analyser ce phénomène et proposer des recettes traitantes. Dans ce contexte et à travers cet article, je présente les différentes théories sociologiques, qui ont proposé des explications du point de vue psycho-social à ce phénomène. Cette plateforme aide les chercheurs dans leurs études empiriques.

إن سيارة مجهزة بمكابح تعمل على ضبط سرعتها المتعارف عليها قانونا، تتحول إلى خطر على أمن الأفراد والممتلكات إذا ما تعطلت هذه المكابح وأضحت لا تعمل على ضبط سرعة السيارة. كذلك المجتمع، فهو يعد كابحا اجتماعيا* بفضل ما يحتويه من آليات ضبط مختلفة أهمها، الأسرة، الأجهزة الحكومية، المحاكم والسجون، تعمل على ضبط سلوك الأفراد من خلال منظومة الجزاء*، فإذا حدث وتراجعت آليات الضبط في مجتمع ما عن أداء دورها داخل المجتمع أو "استقالت"، فإن أفراد هذا الأخير سوف يدوسون على القوانين التي تحكمه ويكفرون بالمعايير السائدة فيه والقيم* المتعارف عليها اجتماعيا ويسود عدم الامتثال وعدم الانصياع لمجموعة المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في المجتمع وترفض أفراد وجماعات معينة وتحديد عن القواعد التي يلتزم بها أغلب الأفراد والمؤسسات في سياق اجتماعي محدد. وهذا ما يسمى بلغة علم

* **كايح اجتماعي:** المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد يمارس تأثيرا يسهم في تشكيل سلوك الفرد وقد اعتبر دوركايم أن الكايح الاجتماعي يمثل أحد الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية.
* **منظومة الجزاء:** نظام للثواب والعقاب يدعم الصور المتوقعة من السلوك.
* **أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلق بما هو مرغوب ومناسب، وطيب أو سيئ.** ويمثل الاختلاف في القيم جانبا رئيسيا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يثمنه الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشونها.

أخرى. ولا يمكننا أن نضع على قدم المساواة تصرفات مثل المعاكسة بالهاتف، ونشل محفظة أو حقيبة في الشارع، وسرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما، أو قيادة السيارة بسرعة فائقة وسط المدينة أو الاعتداء بآلة حادة. وينبغي الإشارة إلى أن مفهوم الانحراف والجريمة ليسا مترادفين ومتطابقين في المعنى والأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحيانا. ومن هنا فإن القانون، ولاسيما القانون الجنائي، قد لا يطبق على كثير من حالات الانحراف. وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع لاسيما فرع الجريمة منه يستفيد مما يسمّى بالدراسات والبحوث الجنائية غير أنه يتجاوز ذلك إلى استقصاء أنماط السلوك التي تقع خارج القانون الجنائي، ويدرس أنماطا معينة من المواقف والتصرفات التي يقوم بها أفراد أو جماعات أو ثقافات فردية في المجتمع، بمقارنتها مع ما يمارسه أشخاص أو مجموعات أخرى، وتفسير الأسباب التي تدعو إلى وصف أنماط معينة بالانحراف أو بالالتزام بمعايير متعارف عليها. إن دراسة الانحراف في ميدان علم الاجتماع تركز على مسألة توزيع السلطة والقوة في المجتمع وإلى بحث التفاوت والتأثير الذي تمارسه، لأن المعايير الاجتماعية تتأثر كثيرا بتوزيع القوة والنفوذ الطبقي على الخارطة الاجتماعية، وما ينتج عنها من فئات غنية وطبقات فقيرة⁽¹⁾.

2- علم الاجتماع، الشباب والجريمة:

يكاد التخوف من الجريمة في أكثر مجتمعات العالم ينحصر في منظومة من الأعمال الجرمية مثل السرقة والسلب والاعتداء والاعتصاب وجرائم الشوارع والأرقة التي يعتقد أن مرتكبيها في أغلب الأحيان هم

⁽¹⁾ أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة د. فايز الصياح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2005، ص 280.

الإجرام** بالانحراف. ويرتبط مصطلح الجريمة*** بمفهوم الانحراف ارتباطا وثيقا. فالانحراف إنما يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها.

1- المنظور الاجتماعي للإجرام:

إن حياتنا، كما سبق ذكره، محكومة بمنظومات من القواعد والمعايير*، وقد تدب الفوضى المطلقة في جميع الأنشطة الإنسانية إذا لم نستهد بسلسلة من المنارات والمراسي التي تنظم السلوك وتنظمه، وتعتبر دراسة الجريمة والانحراف من الميادين المعقدة والمراوغة في علم الاجتماع المعاصر. فهذا الميدان، على الصعيد الفردي، قد يشعر الواحد منا بأنه غير "عادي" أو غير "سوي" في كثير من الأحيان، كما أنه يساعدنا على فهم مواقف الآخرين وسلوكهم، أفرادا وجماعات ومؤسسات من ناحية كونه تصرفا عقليا رشيدا أو غريبا أو مستهجنا أو خطرا على السواء.

ويعرف علم الاجتماع المعاصر الانحراف بصفة عامة، بأنه يمثل عدم الامتثال أو عدم الانصياع لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع. ولا يمكن على هذا الأساس أن نضع خطأ واضحا وفاصلا في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والممثلين من جهة

** علم الأجرام: تخصص يهتم بدراسة أشكال السلوك التي يعاقب عليها القانون الجنائي.

*** الجريمة: فعل يخرق القوانين التي وضعتها السلطة السياسية. ورغم أن سلطات الدولة هي التي تسن القوانين فإن ذلك لا يعني أن هذه السلطات نفسها لا تنخرط في أنشطة إجرامية في سياقات محددة.

* المعايير: قواعد من السلوك تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما، إما بتحديد نط معين من السلوك أو بالنهاي عنه ومنعه. وتكون المعايير معززة دائما بعقوبات من نوع أو آخر تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الإعدام.

3- الجريمة والسجن والإصلاح:

تطورت السجون لتحقيق أغراض عديدة من بينها حماية المجتمع وإصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم. غير أن التجربة أثبتت أن السجون لا تستطيع وحدها ردع الجريمة. كما أن ثمة شكوكا حول دورها الإصلاحية لأن كثيرا ممن يقضون عقوبة السجن يعودون إلى تكرار السلوك الجرمي ويعادون إلى السجن مرة أخرى.

تطلق على السجون تسميات عديدة متفاوتة المعنى والدلالة. فهي بالمفهوم القانوني البحت، واحدة من الأساليب التي تنفذ فيها الأحكام الصادرة في حق من يدانون بمخالفة القانون بارتكاب مخالفات أو جنح أو جنح أو جنائيات. وقد تعرض للمجتمع صورة أخرى للسجن، فهو تأديب من ناحية وإصلاح وتهذيب من ناحية أخرى. وبين هذه الصفة وتلك، يظل موضوع السجون من القضايا الأساسية التي تشغل علماء الاجتماع، ولاسيما فرع الجريمة منه.

يفترض في مطلع الألفية الثالثة، أن السجين لا يتعرض لأذى مباشر (وهو افتراض مشكوك فيه وربما يكون غير وارد في كثير من المجتمعات). غير أن السجين في كل الحالات يعاني أنواعا أخرى من الحرمان. فهو لا يحرم من حريته فحسب بل من رفقة عائلته وأصدقائه ومن تلبية احتياجاته العاطفية، ومن عمله ودخله ومن أسلوب حياته العام. وغالبا ما يعيش السجنا في أماكن ضيقة مزدحمة بأمثالهم وتقل أو تغيب عنها الشروط الصحية الأساسية، كما

من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة. وكثيرا ما تركز وسائل الإعلام الجماهيري على ما تسميه الانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب مع التركيز على ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والهرب من الدراسة والفوضى وأعمال النهب. كما أن بعض من يرون أنفسهم مسؤولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلا على الانحلال والتفكك الاجتماعي. ولا يعتبر الربط بين الشباب والجريمة أمرا جديدا بالنسبة إلى علم الاجتماع لأن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة هي المؤشر الأساسي على مستويات الصحة والعافية والرفاه في المجتمع. فالمتتبع لظاهرة الجريمة يلاحظ أن معدل هذه الأخيرة يرتفع بشكل واضح في أوساط الشباب عما هو عليه في فئات عمرية أخرى، لاسيما الشباب الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر، أي المرحلة التي يفترض أن يكونوا فيها قد أنهوا تعليمهم الثانوي. غير أن علم الاجتماع ينصح بألا تؤخذ كثيرا من أنماط السلوك الشائعة بين الشباب وفي أوساط الثقافات الفرعية في المجتمع على أنها أعمال انحرافية أو جرمية أو حتى جانحة، ولا يمكن بالتالي اعتبارها دليلا على الانحطاط الأخلاقي أو التفكك الاجتماعي، أو أساسا للمطالبة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية** خلال مرحلة الطفولة أو أساليب التربية والتعليم في مراحل لاحقة⁽¹⁾.

**** التنشئة الاجتماعية :** العمليات الاجتماعية التي يطور من خلالها الأطفال وعيا بالمعايير والقيم الاجتماعية، ويكونون إحساسا مميزا بالذات. وعلى الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية تكتسب أهمية خاصة خلال الأطوار الأولى للطفولة المبكرة ومرحلة الطفولة المتأخرة، إلا أنها تتواصل بدرجة ما على مدار الحياة. وليس هناك كائنات بشرية

معصومة من ردود الآخرين المحيطين بهم، وتدفعهم ردود الأفعال إلى التعديل من سلوكهم في مراحل دورة الحياة.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 296-297.

تهدف بصورة عامة إلى تعميق وعي المجرمين بآثار جرائمهم على الآخرين وعليهم، بدلا من عزلهم عن المجتمع وعن النتائج التي تسفر عنها تصرفاتهم. غير أن الاتجاه العام مازال يعتبر السجن هو المؤسسة الرئيسية الرادعة للأنشطة الإجرامية في جميع المجتمعات⁽¹⁾.

4) النظريات الاجتماعية حول الجريمة والانحراف:

وكانت المدرسة الوضعية*** قد بدأت بالانحسار منذ مراحلها الأولى لتفسح المجال لاتجاهات نظرية أخرى، في مجال الانحراف والجريمة ومجالات أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية عموما بالمزيد من التركيز على المؤسسات والسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تجري فيها. وابتعد الدارسون والباحثون في مراحل متتابعة عن المنهجيات الفردانية في مقاربتهم للظواهر والقضايا الاجتماعية.

أ- النظريات الوظيفية: ترى المدرسة الوظيفية*** أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. فإذا لم تتوازن

(1) نقلا عن د. فايز الصياغ:

-Currie, Elliott, Crime and Punishment in America, New York, Henry. Holt, P305

*** المدرسة الوضعية: اتجاه في علم الاجتماع يدعو إلى دراسة العالم الاجتماعي وفقا لمبادئ العلوم الطبيعية. ويرى هذا التيار في الدراسة الاجتماعية أنه يمكن إنتاج المعرفة الموضوعية من خلال الملاحظة المتأنية، والمقارنة والتجريب.

*** المدرسة الوظيفية: توجه نظري يقوم على فكرة مؤدما أن الواقع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل قياسا على ما تؤديه من وظائف؛ أي على الأدوار التي تؤديها للإسهام في تحقيق استمرارية المجتمع. ووفقا لهذا المنظور، فإن المجتمع نسق مركب تعمل جميع أجزائه بعلاقة تنسيقية فيما بينها.

أنهم يخضعون لنظام صارم في حركتهم ومعيشتهم اليومية.

والعيش في ظل هذه الظروف يدق في أكثر الأحيان إسفيناً بين نزلاء السجن والمجتمع الخارجي بدلا من أن يسهم السجن في إعادة تكييف المساجين وأنماط سلوكهم مع معايير المجتمع. إن على المساجين أن يقبلوا ويعتادوا على شروط بيئة جديدة مختلفة كل الاختلاف عما عهدوه في الخارج. وقد ينمو فيهم شعور بالحقد على المواطنين والناس العاديين في المجتمع، أو يبدؤون بقبول العنف واعتباره أمرا عاديا، أو يبدأ تواصلهم وتفاعلهم مع مدانين آخرين يقيمون معهم في السجن، وربما يتصلون بعد مغادرتهم السجن بمجرمين عريقين آخرين ويكتسبون منهم مهارات لم يعرفوها من قبل. وليس من المستغرب في هذه الحالة أن ترتفع نسبة من يعودون إلى السجن مرة أخرى. وتنقسم الآراء والتوجهات في أوساط المشتغلين والمهتمين والدارسين في العلوم الاجتماعية حول القضايا المتصلة بالسجن، كما أننا نشهد من ناحية أخرى جدلا واسعا في الأوساط المحلية والدولية حول العقوبات القصوى وهي الإعدام. وفيما يتعلق بالسجن، يرى فريق من المتشددين ضرورة زيادة عدد السجون باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لردع الجريمة. غير أن فريقا آخر من دعاة الإصلاح القضائي والقانوني يطالبون بأن يستهدف النظام الجزائي زيادة الوعي لدى المدانين بالجرائم على الآثار التي تتركها أفعالهم، وذلك بإصدار أنواع أخرى من الأحكام عليهم. وقد بدأ في بعض المجتمعات تطبيق جانب من هذه الأحكام البديلة التي يعتقد بجودها ونفعها للفرد والجماعة مثل إلزام المدان بأعمال خيرية أو الخدمة في مؤسسات المجتمع، هذه التوجهات،

وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدمه المجتمع من مكافآت وحوافز ثوابية فإن الشقة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف. ويبرز في هذا المجال اسم إميل دركايم، وهو من مؤسسي علم الاجتماع، وعالم الاجتماع الحديث روبرت ميرتون. إن الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أن التطور السريع للمعلوماتية الذي فرضته العولمة**** ينتج عنه أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوض وتتآكل من دون أن تتسّخ بدلا منها مقاييس جديدة. ومن هذا المنطلق، رأى دركايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار. واعتبر دركايم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية. ونظرا إلى أن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات، فإن ذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرر من الامتثال والانصياع. وقد أدرك دركايم منذ ذلك الوقت أن المجتمع لا يمكن قط أن يحقق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراد ومؤسساته. وكان دركايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تكيفية ويلعب دورا

**** العولمة: تعاظم الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه من جراء توسع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمورة.

محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يسهم في وضع خط واضح يفصل ما هو سلوك "سيئ" و"جيد" في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن الحي السكني الذي تواجه المقيمين فيه مشكلة مع من يتعاطون المخدرات أو يتاجرون بها قد تتضافر جهود أعضائه في أعقاب حادثة تهدد أمنهم بسبب هذه الممارسات، ويتداعون لإعلان حيهم منطقة خالية من المخدرات. وقد أسهمت آراء دركايم حول الجريمة والانحراف إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوى والمؤثرات الاجتماعية. وتنبئ عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون بعض أفكار دوركايم في هذا الموضوع ليبني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي. واعتبر ميرتون أن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي تساهم في تكون النزعة الإجرامية في المجتمع. ففي المجتمع الأمريكي - وفي المجتمعات الصناعية* الأخرى إلى حد ما - تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق. وعلى هذا الأساس، فإن من يعملون بجد هم الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها. وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأن أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة

* المجتمعات الصناعية: المجتمعات التي تنخرط فيها الغالبية العظمى من الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي.

والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي السياسي والاجتماعي⁽¹⁾

يرى ميرتون أن الانحراف إنما يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها. ويميز علي هذا الأساس بين خمسة من ردود الفعل المحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى⁽²⁾:

- إن "الممثلين" يقبلون كلا من القيم المتفق عليها على العموم والأساليب العادية المتبعة لتحقيقها، بصرف النظر عما إذا كانت ستؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل. وتندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

- يميل "المبتكرون" المبتدعون إلى القيم المتواضع عليها اجتماعيا، إلا أنهم يستخدمون الوسائل غير الشرعية أو الشرعية للوصول إليها. وتدخل في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.

- وينصاع "الطقوسيون" للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكاملة وراء هذه المقاييس. ويجري في هذه الحالة، دونما تردد، الالتزام بالقواعد بحد ذاتها دون أن تؤخذ بالاعتبار المرامي والغايات التي تفضي إليها. وينتهج هذه الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرسوها في أعمال روتينية مملة حتى لو لم تكن المهمات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية أو

للتقدم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق. غير أن من "لا ينجحون" يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي. وفي مثل هذا الوضع، يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أم غير شرعية. وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص. وقد تناولت كتابات ميرتون ومؤلفاته واحدا من أهم الإشكالات في دراسة الجريمة، إذ أجابت عن التساؤل التالي: لماذا تتصاعد معدلات الجريمة في الوقت الذي يبدو فيها مجتمع ما في حالة من الازدهار والرفاه المادي** المتعاضم؟ وبالتأكيد على المقارنة بين التطلعات والطموحات المتعاضمة من جهة، وأوضاع التفاوت واللامساواة المستمرة من جهة أخرى، فإن ميرتون يشير إلى حالة "الحرمان النسبي" باعتبارها عنصرا مهما في بروز السلوك المنحرف. وحذا حذو روبرت ميرتون علماء اجتماع آخرون في تفسيرهم وتحليلهم لظاهرة الجريمة والانحراف وجنوح الأحداث في المجتمعات الحديثة. ورغم بعض التباين في تفسيرات هؤلاء الموظفين جميعا لظاهرة الانحراف فإن منهجيتهم العامة تتركز على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى وعلى الشقة الواسعة بين الفئات المرفهة والجماعات المستضعفة أو المحرومة في الهرم الاجتماعي. غير أن هذه المدرسة بمجموعها قد لا تفسر حالات الجريمة والانحراف في الأوضاع التي لا تتميز بهذا القدر من التفاوت الاجتماعي. ومن جملة هذه الحالات جرائم السرقة والابتزاز والرشوة

(1) أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص 283-285.

(2) نفس المرجع، ص 285-286.

** الرفاه المادي: يطلق على المجتمعات التي تتلقى مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي.

وما يسمى تفاوت الجماعات والثقافات من جهة أخرى. ففي مجتمع تنشط فيه عدة ثقافات فرعية[■]، تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية، فيما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصددها والتصدي لها. وترى بعض هذه الدراسات البحثية أن السلوك الإجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعليم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية ولاسيما جماعات الأقران. وتختلف هذه النظرية اختلافا واسعا عن الأفكار التي تعزو النزاعات الإجرامية إلى عوامل نفسية. فهي ترى أن من ينزعون إلى الجريمة، شأنهم شأن من يتجنبونها أو يقفون منها موقف المعارضة يعتقدون القيم نفسها ويسعون إلى تحقيق احتياجات واحدة إلا أنهم يحاولون الوصول إليها بطرق وأساليب غير شرعية. وفي هذا الإطار النظري نفسه، تبرز فكرة "الوصم" التي يمثل الانحراف بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين. وبموجب هذا الرأي، فإن علينا أن نكتشف الأسباب التي يوصم فيها بعض الأفراد بالانحراف قبل أن نبدأ بفهم طبيعة الانحراف نفسه، وتؤكد هذه الفكرة أن جهات ومؤسسات معينة هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للانحراف على أساس أخلاقي أو غيره. والإطار العام الذي يدور فيه الانحراف، إنما يضعه الأغنياء مقابل الفقراء والرجال مقابل النساء وكبار السن إزاء الشباب والأكثرية مقابل الأقليات. ويعتقد أحد علماء الاجتماع (Becker) أن السلوك المنحرف لا يحدد بالضرورة معنى الانحراف بذاته، بل إن عوامل أخرى تراكمية قد تسهم في ذلك مثل

■ الثقافة الفرعية: القيم والمعايير التي تعتنقها جماعة معينة، والتي تميزها عن بقية سكان المجتمع الأوسع.

كانت لا تقدم لهم إلا النزر اليسير من المكافآت الثوابية.

- "الانسحابيون"، من ناحية أخرى، هم من تخلّوا عن المنافسة والتطلع إلى الأمام بصورة كلية، فرفضوا كلا من القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها. وغالبا ما "يتساقطون" ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع. وتمثل هذه الجماعات الفئات المكتفية ذاتيا في مناطق نائية.

- أما "المتمردون" العصاة فيرفضون كلا من القيم القائمة والوسائل، غير أنهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدايل جديدة ويعيدون تصور النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض. ويدخل في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية الجذرية الراديكالية.

ب- النظريات التفاعلية: يركز علماء الاجتماع التفاعليون^{***} على الجريمة والانحراف باعتبارهما جانبيين لظاهرة يجري تصورهما وبنائها من الوجهة الاجتماعية. ويرفض هؤلاء الفكرة القائلة إن الانحراف يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، ويرون بالمقابل أن المجتمع هو الذي يلحق "وصمة"^{****} بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس.

وتعود هذه المنهجية إلى أصول مبكرة نسبيا. وربطت بعض هذه الدراسات بين الجريمة من جهة

*** علماء الاجتماع التفاعليون: منحى نظري في علم الاجتماع تم تطويره على يد عالم الاجتماع جورج هيربرت ميد، ومنحى يولي اهتماما كبيرا لدور الرموز واللغة باعتبارهما عناصر أساسية في مجمل التفاعل البشري.

**** الوصمة: أية خصيصة فيزيقية أو اجتماعية يعتقد أنها تقلل من شأن الشخص.

المثال لا يعتبر عملاً إجرامياً في مطلق الأحوال كما هي الحال خلال الحرب أو في حالة الدفاع عن النفس. إلا أن بوسعنا أن نوجه النقد إلى نظرية الوصم من نواح أخرى. إن أنصار هذه النظرية، من خلال تركيزهم على الناحية العملية في الأفعال التي توصف بأنها منحرفة، يغفلون الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التصرفات. ومن المعروف مثلاً أن الأطفال الذين ينشأون في عائلات معوزة ومحرومة يكونون أميل إلى السرقة من المتاجر من الأطفال الأغنياء. ومن ناحية أخرى، ليس ثمة دلائل واضحة علي أن الوصم بحد ذاته يؤثر علي تزايد السلوك المنحرف. إن جنوح الأحداث علي سبيل المثال يميل إلي التزايد بعد الحكم عليهم، ولم يتعرف المختصون بعد إذا كان ذلك نتيجة لوصمهم بصفة الإجرام أم غير ذلك. كما أن ثمة عناصر ذات علاقة بالانحراف مثل الاختلاط والتفاعل مع المجرمين أو التفاعل مع المنحرفين أو التعرف من خلالها علي فرص جديدة للأنشطة الإجرامية (ويعد السجن ميداناً خصباً لذلك).

إننا في أغلب الأحيان، نلتزم بالمعايير الاجتماعية، لأننا تعودنا عليها بفعل التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها، وتكون هذه المعايير الاجتماعية مقرونة بآليات الجزاء التي تهيب بنا أن نعمل بمقتضاها، أو أن نتحاشا عن عصيانها، وتضم منظومة الجزاء هذه جانباً إيجابياً يتمثل في الثواب علي الأعمال الحميدة المقبولة أو العقاب السلبي علي التصرفات التي تحيد عن النموذج المحبذ أو المنسجم مع العرف العام.

ويمكن أن تطبق منظومة الجزاء رسمياً أو بصورة غير رسمية وقد تتولى الجانب الأول هيئات أو مؤسسات تضمن الاستمرار في اتباع المعايير مثل

طريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو المواطن الأصلي. وعملية الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تسهم في التصور الاجتماعي للانحراف بل إنها تؤثر في تصور الإنسان لنفسه أيضاً. وهناك من يرى (lemert) أن الانحراف، خلافاً لما هو شائع بين الناس، ينتشر كثيراً في المجتمع بأنواعه وأشكاله المختلفة، وقد تجري ممارسته بصورة خفية بعيداً عن مرأى الناس، مثل مخالفة إشارات المرور. ويصنف هذا النوع من الانحراف في بداياته بالانحراف الأولي الذي لا يلعب إلا دوراً هامشياً في تقدير الإنسان لنفسه. أما الانحراف الثانوي فهو الذي يقر فيه بعض الناس ويعترفون بأنهم منحرفون فعلاً. وفي مثل هذه الحالات، يصبح "الوصم" عنصراً أساسياً في هوية الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف وتكثيفه⁽¹⁾.

ج- نظرية الوصم ■ ■ : تكتسب نظرية الوصم أهميتها لأنها تبدأ بالافتراض بأن الأعمال والأفعال الإجرامية ليست فطرية في جوهرها وأن تعريف الجريمة إنما يضعه الأقوياء من خلال صياغة القوانين وتفسيراتها، ويتحدد من جانب هيئات وأجهزة معينة مثل قوى الدرك والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية. وكان بعض نقاد نظرية الوصم يرون أن في جميع الثقافات والمجتمعات في العالم إجماعاً على تحريم أنواع محددة من الأفعال مثل القتل والاغتصاب والسرقة. غير أن هذا الرأي يجانب الصواب في كثير من الحالات. فالقتل على سبيل

(1) نفس المرجع، ص 286-287.

■ ■ نظرية الوصم: اتجاه في دراسة الانحراف يرى أن بعض الناس ينجحون إلى الانحراف لأن السلطات السياسية والقوى الأخرى في المجتمع تطلق على سلوكهم نوعاً مختلفاً وتلحق بهم وصيات معينة.

ب عوامل وأسباب مفردة مثل: المورثات والخصائص البيولوجية أو الشخصية اللامعيارية والضياع في المجتمع، أو التفكك الاجتماعي أو عملية الوصم. وعوضا عن ذلك طرح هؤلاء نظرية مؤداها أن الأفراد ينشطون في الانخراط بالسلوك المنحرف رداً على أوضاع اللامساواة في النظام الرأسمالي. وعلى هذا الأساس فإن المنتمين إلى المجموعات التي تتبنى "ثقافات مضادة" مثل دعاة القوة السوداء أو أنصار التحرر الجنسي، على سبيل المثال، يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتحدثون به النظام الاجتماعي. وتدرج تحليلات هذه الفئة من منظري علم الاجتماع الجديد في إطار بنية المجتمع وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوتها في المجتمع. وقام باحثون آخرون بتطوير مجالات البحث والمنهجيات التي طرحتها مدرسة الجريمة الجديدة وتطبيقها في ميادين أخرى. وترى إحدى الدراسات المهمة البارزة في هذه المدرسة أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفرع من جزاء حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال، كمحاولات لتشتيت الانتباه عن قضية البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع. ويرى باحثون آخرون من هذه المدرسة أن النظام القانوني في مجتمع ما لا يكون "محايداً ونزيهاً" في كثير من الأحيان، إذ إنه قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى. ويتبدى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع والحالات مثل الفساد والتهرب من الضرائب أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل

المحاكم القضائية والسجون. وتعتبر القوانين من أنساق الجزاء الرسمية التي تحددها الحكومة وتضع فيها المبادئ والقواعد التي ينبغي أن يلتزم بها المواطنون كما أنها تحدد ما ينبغي عليهم أن يمثلوا له من تعليمات وإرشادات. أما أنساق الجزاء غير الرسمية فلا تكون على المستوى نفسه من التنظيم ودرجة الانضباط والضبط وغالبا ما تتخذ شكل ردود الفعل التلقائية إزاء المواقف والسلوكيات التي لا تتسجم والعرف العام. فقد يلقي الطالب، على سبيل المثال، مظاهر الترحيب والحفاوة إذا ما وافق على المشاركة في الفريق الرياضي لمدرسته بينما قد يواجه طالب آخر بالفنور أو بمشاعر أخرى أكثر حدة من جانب بعض زملائه إذا ما كرّس جميع طاقاته للدراسة دون اهتمام بالشأن العام أو إذا ما اتخذ مواقف عنصرية أو مشددة تجاه إحدى الفئات الاجتماعية⁽¹⁾.

د- النظريات الصراعية: ■■■ "منظور جديد":

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، شقّت مدرسة اجتماعية جديدة طريقها لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع. ونشر فريق من الباحثين الأمريكيين دراسة موسّعة عمّا سموه «علم الإجرام الجديد» أطلقوا فيها وجهة نظر متميّزة تعتمد في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي. ورفض فريق الباحثين هذا الرأي القائل إن الانحراف يتحدد

(1) نفس المرجع، ص 286، ص 287.

■■■ النظرية الصراعية : يركز هذا المنظور السوسيولوجي على التوترات والنزاعات والمصالح المتنافسة القائمة في المجتمعات الإنسانية. ويعتقد منظرو الصراع أن ندرة الموارد وقيمتها في المجتمع لا بد أن تسفر عن الصراع بين المجموعات التي تكافح للوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها. وقد تأثر كثير من هؤلاء المنظرين بكتابات كارل ماركس.

يمكن أن يسفر عنه عملهم من منافع وأخطار. ويقول هذان الباحثان إن هناك أربعة أنواع من الروابط التي تصل بين الناس والمجتمع وأنماط السلوك الملتزمة بالقانون: التعلق، والالتزام، والانخراط والاعتقاد. وعندما تتعزز هذه الروابط بصورة كافية، فإنها تساعد على الحفاظ على الضبط الاجتماعي والامتثال بالحيلولة دون انتهاك الناس للقوانين. وعندما تضعف هذه الروابط، يبدأ الجنوح والانحراف بالانتشار. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الجانحين غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة⁽²⁾.

5) تفسير الجريمة والانحراف:

بالمقارنة مع المجالات الأخرى التي تحدت فيها منظومات نظرية بارزة في علم الاجتماع لتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها، فإن ميدان الانحراف يمكن التعامل النظري معه من خلال عدة مقاربات من بينها المدارس الوظيفية والتفاعلية والصراعية ونظريات الضبط.

أ- تفسيرات بيولوجية: «النماذج الإجرامية»: اتسمت أوائل المحاولات لفهم الجريمة بطابعها البيولوجي، إذ ركزت على صفات فطرية في نفوس الأفراد لتفسير ميلهم إلى الانحراف والإجرام. وكان عالم الإجرام الإيطالي سيزار لمبروزو يعتقد في السبعينات من القرن التاسع عشر أنه يمكن تمييز النماذج الإجرامية بخصائص تشريحية معينة مثل حجم الجمجمة والفكين والجمجمة وطول الذراع. ورغم أنه أقر بأن التعلم الاجتماعي قد يؤثر في نمو النزعات وأنماط السلوك الإجرامي، إلا أنه على

المستشارين والمحامين للدفاع عنهم. وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه وإلى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية⁽¹⁾.

هـ- نظرية الضبط: ■■■■: تنوعت المذاهب

داخل المدرسة الجديدة لدراسة الجريمة. ومن أبرز الاتجاهات في هذا الميدان تيار الواقعية اليسارية الجديدة الذي تصب فيه روافد متعددة من الفكر الماركسي أيضا. ويأخذ أنصار هذا التيار على سابقهم الميل إلى التركيز على قضايا قطاعية وجزئية نسبيا. ويرى هؤلاء أن على الباحثين في شؤون الجريمة والانحراف أن يخففوا من مداولاتهم النظرية التجريدية حول العلاقة بين اللامساواة والجريمة، وأن تتخذ دراساتهم طابعا عمليا مباشرا يتناول القضايا المتصلة بضبط الجريمة والسيطرة عليها ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى للحد من شيوع الجريمة واستفحالها.

وفي معرض الحديث عن ضبط الجريمة والانحراف، تبرز أماننا مجموعة من التوجهات النظرية. ويرى أكثر كبار المنظرين في هذا المضمار (Gottfredson, Hirschi) أن البشر أنانيون في جوهرهم، وأنهم يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية بعد أن يدرسوا ما

(1) نفس المرجع، ص 288-289.

■■■■ نظرية الضبط: هذه النظرية تعتبر الجريمة نتيجة الاختلال وعدم التوازن بين الدوافع التي تقود المرء إلى النشاط الإجرامي من جهة، والضوابط التي تردعها من جهة أخرى. ويرى أصحاب نظرية الضوابط أن المجرمين كائنات عقلانية راشدة تسعى إلى تعظيم ما قد تحصل عليه من مكاسب ما لم تقف الضوابط الاجتماعية والجسدية حائلا دون ذلك.

(2) نفس المرجع، ص 289-291.

والخصائص التي تعتقد أنها تمهد للإجرام مثل ضعف القدرة العقلية أو الانحطاط الأخلاقي. ويعتقد واحد من منظري هذه المدرسة (Eysenck) أن هذه الحالات العقلية موروثية أساسا وأنها قد تجنح بالشخص إلى الجريمة أو تعرقل على الأقل عملية التنشئة الاجتماعية. ويرى منظرون آخرون في هذا الاتجاه أن ثمة قلة من الأشخاص الملتائين الذي تدفعهم لثبته إلى الانسحاب والانقطاع عن الآخرين وإلى انعدام إحساسهم بالإثم أو الذنب عند قيامهم بأي أعمال انحرافية أو إجرامية، كما أنهم يتلذذون بأعمال العنف بدّ ذاتها. غير أنه لم يتضح بعد أن اجتماع هذه الخصائص في الشخصية الملتائة سيفضي بهم بالضرورة إلى الجريمة، وخاصة أن هذه الظواهر قد لوحظت ودرست في أشخاص ألقى القبض عليهم وحوكموا وأدينوا بالفعل، في حين إن كثيرا من هذه الصفات قد تظهر في كثير من الناس الذين يعتبرون أسوياء وعاديين بمختلف المقاييس، بل إن بعض الباحثين قد يعتبرون جانبا من هذه السمات إيجابية في مجالات محدّدة⁽²⁾.

وجماع القول إن المقاربات البيولوجية والسيكولوجية تجاه الجريمة تقترض مسبقا أن هناك "خلا" في تكوين الفرد أو شخصيته لا في المجتمع. أي إن هذه النظريات تعتبر الجريمة عموما نتيجة لعوامل خارج سيطرة الفرد لأنها، بحسب هذا الاعتقاد راسخة في بنيته الجسميّة أو العقلية. وتدّعي هاتان المقاربتان أن لهما صفة "وضعية" و"علمية" أي إنهما، تنتهجان المذهب الذي دعا إليه أوغست كونت في القرن التاسع عشر في دعوته إلى دراسة

العموم كان يعتبر المجرمين أشخاصا مشوهين أو يعانون العجز أو القصور من الوجهة البيولوجية. غير أن هذه النظرية سرعان ما فقدت صدقيتها وحلّت محلّها توجّهات نظرية أخرى تميّز بين ثلاثة أشكال للجسم الإنساني وتربط واحدا منها بالنزعة إلى الانحراف. فالنوع العضلي النشط، كما تزعم هذه النظرية، يكون أصحابه أكثر ميلا إلى العداء والانحراف ممن يتصفون بنحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة. وقد تعرّضت هذه النظرية وأمثالها للانتقاد، لأنها باقتصارها على المظاهر الجسدية، لا تقدّم تفسيراً مقنعا للنماذج العينية الفعلية من المجرمين والمنحرفين. كما أنها تخلط بين المظاهر التي يمكن التحكم فيها أو اكتسابها عن طريق التدريب، مثل الممارسات المتصلة بالرياضة واللياقة البدنية، وتلك المتصلة بنوعية الغذاء أو الناجمة عن عوامل وراثية أو مؤثرات التنشئة الاجتماعية⁽¹⁾.

ب- تفسيرات سيكولوجية: «الحالات العقلية غير السوية»: تميل النظريات النفسية، شأنها شأن التفسيرات البيولوجية، إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس الإنسانية مع عدم التركيز على السياق الاجتماعي. وفيما تميل المقاربات البيولوجية إلى التركيز على الخصائص الجسدية المادية، فإن الاتجاهات السيكولوجية تعطي وزنا أكبر لخصائص الشخصية. وقد أجريت أوائل الدراسات في علم الإجرام في السجون والمؤسسات الأخرى مثل الملاجئ. وكانت الأفكار الشائعة آنذاك في التحليل النفسي هي الغالبة في أكثر تلك المقاربات التي تركّز بصورة خاصة على السمات

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 282-283.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 28-1-282.

أو الفن أو الميادين الأخرى. ويتطلب الخروج عن المعايير والقيم السائدة أو المهيمنة في المجتمع قدرا كبيرا من الشجاعة، غير أنه يمثل في أكثر الأحيان نقطة الانطلاق الرئيسية لضمان عملية التغير التي سيصار في ما بعد إلى اعتبارها تطورا إيجابيا يخدم المصلحة العامة. والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا: هل "الانحراف الضار" هو الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع عندما يفسح المجال لعدد من الناس "غير الانصياعيين" بأن يزولوا أعمالا غير إنصياعية؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف الإجرامي كلفة ينبغي أن يتحملها المجتمع مقابل الحرية الفردية التي يتمتع بها المواطنون؟ إن الإجابة عن مثل هذين السؤالين لابد أن تكون بالنفي. غير أن التشدد في مكافحة السلوك الانحرافي في جميع حالاته وأنواعه ينبغي ألا تتحول في أي حال من الأحوال إلى سياسة القمع والقهر تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى في الميادين كافة. وقد تكون السياسة الاجتماعية العامة أقرب إلى الصواب عندما يتم الجمع بين الحريات الشخصية من جهة يقيم العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة أخرى. وفي المجتمعات التي لا يتضافر فيها مفهوم الحرية والمساواة، والتي يشعر فيها كثير من الناس بأن حياتهم أصبحت تقتصر إلى المعنى والاكتفاء، فإن السلوك الانحرافي سوف يتسرب إليها ليفضي إلى نتائج اجتماعية مدمرة.

تؤثر طريقة فهم الجريمة تأثيرا مباشرا في السياسات التي توضع لمواجهتها ومكافحتها. فإذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها محصلة للحرمان أو التفكك الاجتماعي، فإن السياسات يجب أن تتوخى تقليل الفقر وتعزيز الخدمات الاجتماعية. أما إذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها نشاطا طوعيا يختاره الأفراد بمحض إرادتهم، فلا مناص من أن تتخذ محاولات التصدي لها

الوقائع الظاهرية الملموسة باعتبارها مؤشرا على حقائق اجتماعية ثابتة.

خلاصة:

يكاد يكون من المتعذر علينا أن نخلص إلى نظرية واحدة لتفسير شتى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها. ويعود ذلك أساسا إلى أن الجريمة تمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى من أحد المتاجر إلى جرائم القتل الجماعي. ومن هنا، فإن إسهامات نظريات علم الاجتماع في فهم الجريمة تتوزع في اتجاهين. فهذه النظريات جميعها تؤكد طابع الاستمرارية والتدرج بين السلوك الإجرامي من جهة والسلوك "المحترم" من جهة أخرى. وتتوزع السياقات التي يعتبر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكا جرميا ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبه بتطبيق القانون. ومن المؤكد أن ذلك يرتبط بقضايا السلطة والقوة واللامساواة في المجتمع. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعية على تأكيد أهمية السياق في الأنشطة الإجرامية. ويتأثر قيام الشخص بفعل إجرامي أو تعريفه باعتباره مجرما بالتعلم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعية التي يعيشها.

من الخطأ أن ننظر إلى جميع الأنشطة والمبادرات التي تدخل في باب الانحراف أو الجريمة نظرة سلبية. إن المجتمع الذي يعتقد بتنوع القيم والاهتمامات بين البشر لابد أن يترك هامشا للأفراد والجماعات التي لا تتماثل أو تمتثل أنشطتها مع المعايير التي تتبناها الأغلبية. وكثيرا ما تثار الشكوك وربما مشاعر العداء من جانب من يعتقدون أنهم أنصار الصراط المستقيم تجاه الأفراد الذين يبذلون آراء جديدة في السياسة أو العلم

أشكالاً أخرى. ويجدر التذكير في هذا المجال بأن الاستراتيجيات والسياسات العامة والفرعية التي ترسم لمعالجة النشاط الإجرامي بمختلف أشكاله ودرجاته لابد أن تنطلق من الواقع الاجتماعي وضرورة العمل على فهم أنشطة الجريمة في مجتمعنا في سياق شيوع اللامساواة وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية. في غياب سياسة ردعية ضد تلك الفئة من المجتمع، هذه السياسة (إن وجدت) تبقى بلا جدوى أمام سياسة التنازل من أجل إعادة كسب ثقة أفراد المجتمع، وكبح السلطات المخولة تطبيق القانون، مما أضعف قدراتها في مواجهة الظاهرة.

مراجع أخرى:

- 1- جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 1997.
- 2- نبيل غريب: أخطر مشكلات الشباب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
- 3- أحمد شلبي: مقدمة في علم النفس المعرفي، دار غريب للنشر والإشهار، القاهرة، 2001.
- 4- أنور محمد الشرقاوي: علم النفس المعرفي المعاصر، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.
- 5-Djaballah, R, Violence et société, Organisation mondiale de la sante, 1996.
- 6-Mazel, O, Les Mécanismes du Chômage, le monde éditions, Paris, 1993.
- 7-Medhar, S, La violence Sociale en Algérie, Tahla EDITION, 1997.